الرفض والتمرد السياسي في المقال النسوي المصري قراءة ثقافية في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م

محمد أبو النصر صبحي أبو النصر

قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة عين شمس

mnasr.media@gmail.com

المستخلص

تتناول هذه الدراسة الرفض والتمرد عند بعض كاتبات المقال النسوي في مصر قبل ثورة يناير ٢٠١١م، فمازالت قضية المرأة من بين القضايا الكبرى التي تهز المجتمعات العربية على امتداد القرن العشرين، والتاريخ يسرد لنا هيمنة العقلية الذكورية في المجتمع العربي على عقلية المرأة، واضطهادها معنويًا وجسديًا حتى وصلت إلى مرحلة التقزم والعبودية –من وجهة نظرهن-فهي لا تخرج عن وصفها بالزوجة أو الأخت أو الأم، مما قلل فاعليتها واختصر دورها في بيئة ضيقة ما بين المنزل والأسرة.

وجد الباحث أن قضية التمكين السياسي للمرأة لم تغلق حتى الآن، وبعض الكاتبات لم ترض بمكانة المرأة السياسية مقارنة بمكانة السيطرة الذكورية على الأوضاع السياسية في مصر، بالرغم من دور المرأة المصرية البارز في الحياة السياسية منذ القدم وفي عصورها المختلفة، وذكر لنا التاريخ أمثالاً لتمرد بعض الشخصيات النسائية وكفاحها؛ للحصول على مكانة توازي مكانة الرجل في مجتمعها آنذاك، مثل: حتشبسوت، ونفرتيتي، وكليوباترا.

الكلمات المفتاحية: الرفض، التمرد، المقال النسوي، القراءة الثقافية، القضايا السياسية، النسق الذكوري.

التمهيد:

لعبت المرأة المصرية دورًا بارزًا في الحياة السياسية منذ القدم وفي عصورها المختلفة، وذكر لنا التاريخ تمرد بعض الشخصيات النسائية وكفاحها؛ للحصول على مكانة توازي مكانة الرجل في مجتمعها آنذاك، أمثال: حتشبسوت أشهر ملكات مصر القديمة، ونفرتيتي، وكليوباترا، وفي العصر الحديث تعد الحركة النسائية المصرية وتمردها من أقدم الحركات النسائية في الوطن العربي، وارتبطت بالحراك السياسي المصري في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وهي الفترة التي شهدت دعوات لتحرير المرأة، ونادت بها مجموعة من الأصوات النسائية أمثال: هدى شعراوي، وصفية زغلول، وملك حفني ناصف، وسيزا نبراوي، وساهمت ثورة ١٩١٩ فى تصحيح أوضاع المرأة المصرية وتكريس مكانتها وأهميتها في المجتمع، وكانت نقطة فاصلة في تحول تاريخ المرأة المصرية.

ووجد الباحث أهمية دراسة الرفض والتمرد عند كاتبات المقال النسوي المصري في الفترة

من٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م، أي قبل ثورة يناير ٢٠١١م، حيث تبين له أن هناك مجموعة من الكاتبات اهتمت بالكتابة السياسية خلال فترة الدراسة، اهتمامًا يجعلها تعظم من دورالمرأة المهمش، وتتمرد على الواقع السلطوي، الواقع الظالم-كما تراه- سعيًا وراء المطالبة بالحرية والمساواة، خاصة بعد تأكيدهن استمرار فكرة النسق الذكوري المتأصل في الثقافة المصرية القائم على تهميش دور المرأة السياسي وتغيبها، وتمركز مكانتها في وضعية أدنى واحتلت مكانة الرجل السيادة والمنزلة الأعلى، ونذكر من الكاتبات مثلاً (نوال السعداوي – لميس جابر– فاطمة ناعوت – سحر الجعارة - فريدة الشوباشي- إقبال بركة – رولا خرسا – نعم الباز – أهداف سويف - أميمه كمال - عزه كامل – كريمة كمال – بسمه عبدالعزيز – منار الشوربجي -...)، وتنوعت الموضوعات السياسية التي عبرت عن المشهد السياسي المصري خلال فترة الدراسة، وركز الباحث على عدد من القضايا السياسية التي شغلت المساحة الأكبر من اهتمام الكاتبات، مثل (التمكين السياسي للمرأة وتعظيم مشاركتها– رفض تزوير الانتخابات وسيطرة الحزب الحاكم على المشهد السياسي- رفض توريث الحكم – رفض مد قانون الطوارئ).

أسباب اختيار الموضوع :

من الدواعي التي دفعتنا إلى اختيار الموضوع هي (قلة تعرض الدارسين لدراسة المقال النسوي المصري، فلم تفرد رسالة علمية- فيما أعلم – لدراسة جانب الرفض والتمرد في المقال النسوي المصري خلال فترة الدراسة - اهتمامي بدراسة المقال خاصة(دافع ذاتي)، ورأيت في المقال النسوي المصري فضاءً خصبًا لتطبيق مفاهيم المنهج الثقافي - قابلية الموضوع للدراسة والبحث معرفيًا ومنهجيًا).

صعوبات البحث :

الصعوبات التي واجهت الباحث في دراسة هذا الموضوع تكمن في صعوبة الحصول على بعض المراجع التطبيقية للمنهج الثقافي على المقالات عامة والمقال النسوي تحديدًا، فاستعان بمراجع المنهج الثقافي التي درست بعض الأجناس الأدبية الأخرى مثل (الشعر –الرواية-القصة القصيرة-...)، ويأتي التحدي الثاني في دراسة كمية المقالات النسوية المصرية محل الدراسة وهو ماشكل عائقًا في جمع مادة غزيرة ، فاجتهد الباحث بقدر المستطاع في جمع المادة محل الدراسة خلال ستة أشهر.

الدراسات السابقة :

لم نجد دراسة واحدة تناولت الرفض والتمرد للمقالات النسوية ووفقًا للمنهج الثقافي سواء في مصر أم خارجها، أما الدراسات عن (الرفض والتمرد في بقية الأجناس الأدبية)، ودراسة الأدب النسوي عامة، والنقد الثقافي عمومًا فهى كثيرة.

أولاً: الإطار النظري (مفاهيم الدراسة).

الرفض لغة:

الرفض في اللغة هو ترك الشيء، وأورد ابن منظور عدة مفاهيم للرفض فهو"ترك الشئ

ومجابته، تقول: رفضت الشئ، أرفُضُه(بضم الفاء)، وأرفِضُه(بكسر الفاء)، والروافض: قوم من الشيعة، سموا بذلك لأنهم تركوا زيد بن علي"(١)، وقال ابن فارس"رفضني فرفضته، رفضت الشئ أرفَضه وأرفُضه: أي تركته وفرقته"(٢).

الرفض اصطلاحًا:

لايختلف المعنى الاصطلاحي للرفض كثيرًا عن المعنى اللغوي، فالرفض يُعد صرخة غير مباشرة لتغيير الواقع بأنواعه المختلفة "يرى فرويد أن الرفض عملية دفاعية أصيلة تجاه الواقع الخارجي من خلال انشطار الأنا في عملية دفاعية"(٣).

التمرد لغة:

التمرد في اللغة يتردد بين معاني العصيان، والعتو، والخروج، وعدم الإقبال والطاعة، جاء في لسان العرب " مَرَدَ على الأمر، يمردُ، مرودًا، فهو مارد ومريد وتمردَ: أقبل وعَتا والمارد من الرجال: العاتي الشديد، وأصله من مَرَدةِ الشياطين، المَردُ: التطاول بالكِبرِ والمعاصي.. وقد تمرد علينا أي عتا، ومَرَدَ على الشرّ وتَمَرَّد أي عَتا وطغى"(٤)، وجاء في كتاب العين "مرَدَ: يمرُدُ مَردًا، ومرد على الشيء أي عتا وطغى، وتمرّد فلانٌ زمانًا ثم خرج وجهُهُ، وذلك أن يبقى حسنًا أمرَدَ"(٥)؟

التمرد اصطلاحًا:

لقد ورد مصطلح التمرد أول مرة وهو يشير إلى(المنشقين عن الكنيسة البريطانية) فهى "طائفة من الإنجليز البروتستانت خرجت على الكنيسة الأنجليكانية لاعتقادها أنها ابتعدت مع الزمن عن الرسالة المسيحية الحقة"(٦).

اختلف الكثيرون حول تحديد مفهوم عام للتمرد، فهو يرتبط بمعانٍ كثيرة منها الرفض

---

١ ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت،١٩٥٥،ج ٥، مادة (ر ف ض) ص ٢٦٦.

٢ أحمد بن فارس: معجم مقاييس اللغة، ت: هارون عبدالسلام ١٩٧٩، دار الجيل بيروت، مادة (ر ف ض) ص٤٢٢.

٣ جان بلانش: معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ١٩٨٠، ص٢٦٢

٤ ابن منظور: لسان العرب، دار صادر بيروت، مج ٣، ١٩٥٥، ص٤٠٠.

٥ الخليل بن أحمد الفراهيدي: كتاب العين، ت: عبد الحميد هنداوي، مج٤، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، باب الميم، ص١٣٢

٦ مجدي وهبه: معجم مصطلحات الأدب، إنجليزي، فرنسي، عربي، مكتبة لبنان، بيروت ١٩٧٤، ص١١

والتجاوز، فمنهم من يرى التمرد "نمطًا من أنماط السلوك الاجتماعي الموجّه إلى أشكال السلطة المختلفة، ومظاهرالنفوذ للخروج عليها وإعادة بنائها وتشكيل سمات مظاهرها بالشكل الذي يخدم الفاعلين ويحقق أهدافهم ويعيد إليهم قدرًا من السلطة والنفوذ"(١)، ومنهم من يرى أنه "رغبة في البعد والخروج عن المألوف والشائع وعدم الالتزام بالعادات والقيم السائدة والإحساس بضرورة الثورة والتغيير"(٢).

بين النسويّة والأنثوية والنسائية:

أثارت الصيغ الترادفية التي تصف إبداع المرأة، الكثير من الجدل عند ظهورها؛ نتيجة الغموض والتعميم والضبابية حولها، ولعل تأكيد خصوصية الخطاب الذي تكتبه من ناحية، والبحث عن مشروعية التسمية وتعدد المصطلحات من ناحية أخرى، هو ما أثار هذا الاختلاف والتباين بين مجموعة من المفاهيم عند النقاد، فمنهم من قال بالكتابة النسائية، ومنهم من قال بالكتابة الأنثوية، ومنهم من قال بالكتابة النسوية، وكلها متعددة الدلالات "فهذه القضية غالبًا ماينتج عنها إشكالية في استعمال المصطلحات، فنقرأ المصطلح في كتب بدلالة مغايرة لما هى عليه في كتاب آخر، والغريب أن نجد الباحث نفسه يستعمل المصطلحات دون تمييز دلالتها المختلفة"(٣)، وتتخوف بعض الكاتبات من التمايز من ناحية الجنس خاصة في مجتمعاتنا الشرقية، فهو يضع إبداع المرأة وكتابتها في مكانة دونية عن مكانة الرجل وإبداعه "كما نجد خوف المرأة من إلحاق صفة الدونية بها وبكتابتها في الآن ذاته هو الذي يعلل نزعة رفضها لتسمية الأدب النسائي"(٤).

يرى الباحث أن مصطلح النسويّ يدل إلى حد كبير على خصوصية ما تكتبه المرأة في مقابل ما يكتبه الرجل، وهذا المصطلح يمثل وجهة نظر النساء بشأن قضايا المرأة وكتابتها، فهى لاتقتصر على "مجرد خطاب يلتزم النضال ضد التمييز الجنسي ويسعى إلى تحقيق المساواة بين الجنسين، وإنما هى أيضًا فكر يعمد غلى دراسة تاريخ المرأة وإلى تأكيد حقها في الاختلاف، وإبراز صوتها وخصوصياته"(٥).

---

١ قحطان فؤاد الخطيب: مصطلحات مختارة في الأدب واللغة والدراما، مطبعة الجمهورية، بيروت، ص٢٠

٢ عبداللطيف خليفه: دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب بالقاهره ، ٢٠٠٣، ص٤٢

٣ فاطمة حسين العفيف: لغة الشعر النسوي المعاصر (نازك الملائكة– سعاد الصباح–نبيلة الخطيب) نماذج عالم الكتب الحديث، الأردن ٢٠١١، ص١٥

٤ بوشوشة بن جمعه: الرواية النسائية المغاربية، تونس، المغاربية للطباعة والنشر، ط١، ٢٠٠٣، ص٢٢

٥ نعيمة هدى المدغري: النقد النسوي (حوار المساواة بين الفكر والأدب)، منشورات فكر دراسات وأبحاث، المغرب ط٢٠٠٩، ص١٨

ثانيًا: الإطار التطبيقي .

١ ـ المشاركة السياسية للمرأة:

أصبحت المشاركة النسائية في الحياة السياسية، وتمثيلهن المنصف في مراكز اتخاذ القرار، مطلبًا أساسيًا من مطالب الحركات النسائية والإنسانية في العالم، وهناك من يرى أن ثقافة المجتمعات العربية هى الركيزة الأساسية في تأخر تحقيق حصول المرأة على حقوقها السياسية "تعد مشاركة المرأة سياسيًا من أهم الموضوعات التي شغلت الرأي العام الدولي والمحلي، لما لها من أثر هام في تحقيق الديمقراطية الحقيقة في أي مجتمع، ومع ذلك فإنه من الثابت أن تاريخ مشاركة المرأة سياسيًا لايزال حديثًا نسبيًا سواء في الشرق أو الغرب"(١)، والمشاركة السياسية للمرأة حق إنساني وهو جزء لايتجزأ من حقوقها، ولا تقتصر المشاركة في تصويت الانتخابات فقط، بل تعني المشاركة بشكل أوسع لتمتد إلى المشاركة في اختيار القادة السياسيين، والتأثير في عملية صنع القرار بشكل مباشر أوغير مباشر، فكان مفهوم المشاركة السياسية للمرأة يقتصر على التصويت والترشح فقط إلا أنه اتسع كثيرًا ليشمل التأثير والضغط على متخذي القرار لصالح قضية معينة، وتحقق فكرة المساواة بين الرجل والمرأة، وتقضي على فكرة التمييز ضد المرأة "حيث أن وجود المرأة في مناصب صنع القرار يؤدي إلى التوازن الذي يعكس عمل المجتمع بوضوح، وهو شرط ضروري لأخذ اهتمامات المرأة بعين الاعتبار"(٢).

لذا تبين للباحث حضور نسق أنثوي جمعي من خلال بعض المقالات النسوية التي حركت الفضاء الثقافي مقابل الخطاب الذكوري المهيمن، ومحاولة هدم تلك الثقافة السلطوية، وتأسيس خطاب مغاير لأنساق متعددة أبرزها حضور النسق السياسي الأنثوي، وعدم تهميش دور المرأة، وارتبط دور النقد الثقافي بتمجيد الخطاب المعارض والاحتفال بالهامش، والاهتمام بالمهمل والمهمش، مما فتح أبوابًا للبحث الإنساني(الانثروبولوجي) النقدي الجريء"[٣]

ويرى الباحث أنه بالرغم من جهود المرأة في المطالبة بالمشاركة السياسية لها خلال هذه الفترة إلا أنها مازالت تعاني من قلة نسبة تمثيلها بالبرلمان، فلقد امتدت فكرة النسق الذكوري المتأصل في الثقافة العربية القائم على تهميش المرأة وتغيبها، فتمركزت مكانة المرأة في وضعية أدنى واحتلت مكانة الرجل السيادة والمنزلة الأعلى "وتجلت صورة الصراع مع الذكورية بظاهرة عدم تقبل الآخر، التي برزت بسبب تسلم الذكر مركز السلطة في النظام البطريركي وجعله مركزًا ومحورًا للأحداث وصاحب

(١) أماني أحمد خضير: المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية بالتطبيق على مدن القناة، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، ٢٠٠٦،ع ٢٧، ص٢٩٣

(٢) هيفاء أبوغزالة: استراتيجيات تشجيع مشاركة المرأة السياسية،بحث مقدم (ندوة المرأة والمشاركة السياسية، أبوظبي ٢٢ديسمبر٢٠٠٣) ، ص٢٤.

٣ ينظر حفناوي بعلي: مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة، أمانة عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧، ص١٢٨.

الصلاحيات المطلقة، فقد عملت هذه الثقافة على اختزال المرأة إلى كائن دوني فيكشف هذا الاختزال التباين الحاد بين الحقوق والواجبات لكل من الذكر و الأنثى"١.

اختلفت الآراء حول تطبيق (نظام الكوتا) وشهدت الحالة السياسية جدلاً عنيفًا بين مؤيد ومعارض ومتحفظ، وأرادت بعض الكاتبات من تطبيق نظام الكوتا أن تضعن المرأة في أعلى مرتبة تُمكنها من تحقيق ذاتها في ظل ثقافة ذكورية في المجتمع، وأن تقضي على فكرة تبعية المرأة للرجل، وأن تأخذ موقفًا معارضًا ومغايرًا للواقع السياسي، وأن تتخلص من هواجس التهميش والإقصاء إلى فضاءات التمركز والاستحقاق، وفي المقابل فإن "المؤسسة الثقافية الذكورية ازدادت قوة واتساعًا مع نشوء المقاومة النسوية لها، لأن الأخيرة تستمد وسائلها من خطاب الهيمنة ذاته."[٢]

لذلك دافعت الكثير من النساء في مصر عن حقها في تطبيق نظام (الكوتا)؛ رغبة منهن في تطبيق شيئًا من عدالة التوزيع، وضمانًا لترسيخ مبدأ تمكينها السياسي، وتمثيلها في المجالس النيابية والبرلمان، ويظهر النسق المضاد (المهمش) هنا الذي يخلخل النسق السائد(المركز)، وتقديم نسق بديل عنه ينطوي على قيم جديدة تنتصر للمهمش، والمؤنث، والمهمل، من خلال تطبيق نظام (الكوتا)، وطالبت البعض منهن بحسن استغلال فرصة تطبيق الكوتا، واستغلال التواجد النسائي تحت القبة غير المسبوق في انتخابات مجلس الشعب عام ٢٠١٠-٢٠١١م "الأول مرة في تاريخنا المعاصر سيصبح للمرأة تواجد عددي مؤثر تحت قبة البرلمان، فبعد حصول النساء المصريات على كوتة من أربع وستين عضوة .....، فماذا ستقدم المرأة المصرية للبرلمان؟؟ إنها تعلم تمامًا أن العيون ترقبها، وأنها سوف تحاسب على كل كلمة وكل حركة تأتي بها.... هل ستعطي نائبات الشعب المثل النموذجي للنائب المسئول، فإن أغلب الشعب المصري لايقتنع أصلا بفاعلية النواب فما بالك بالنائبات."(٣)

استقرت في عقلية الرجل الشرقي أن الأنثى ذات مهمشة، وهو ما يكشف عن أيديولوجية ذكورية متعالية تحاول تغييب الفكر الأنثوي "صفة الآخرين المتعالي عليهم تشمل كل ما هو خارج الطبقة وأدنى الجميع هو الأنثى ويجري دائمًا تحقير الأنثى وهو المعنى النسقي الجوهري."[٤]

وعبرت بعض الكاتبات عن غضبهن لتطبيق نظام الكوتا في انتخابات مجلس الشعب عام٢٠١٠م بطريقة أضرت المرأة، فجاءت أغلبهن من الحزب الوطني، وتوقعت بعض الكاتبات أن بهذه الطريقة قد يُقضى على فكرة نظام الكوتا التي طالما تحدثن عنه في كل الميادين وطالبن بتطبيقه "ظللنا نتحدث عن

---

١ عبد الله إبراهيم: السرد النسوي، الثقافة الأبوية، الهوية الأنثوية والجسد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠١١، ص٤٠

٢ عبد الله الغذامي: النقد الثقافي قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٥م، ص ٤٦

(٣) إقبال بركة: ماذا ستقدم المرأة المصرية للبرلمان، مجلة روزاليوسف، العدد ٤٣٠٤، ٢٠١٠/١٢/١٠

٤ عبد الله الغذامي: النقد الثقافي قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٥م، ص١٢٨

الكوتة لأشهر طويلة ونناقش مدى قدرتها على أن تحقق خطوة فى طريق إشراك المرأة فى الممارسة السياسية، كان البعض بيننا يؤيد والبعض يعارض.... وكنت أردد فى كل مرة أن إجهاض التجربة وارد إذا ما جاءت نساء الكوتة من الحزب الوطنى وحده، وكنت مصممة على أن أؤكد أن هذا هو ما سيحدث.....لكن للأسف تحققت توقعاتى بالحرف الواحد، وجاءت نساء الكوتة كلهن من الحزب الوطنى، معظمهن ليس لهن أى دور فى العمل العام، وليس لهن أى خبرة فى ممارسة أى دور يؤهلهن للعمل العام ناهيك عن العمل السياسى.... للأسف تم إجهاض المرأة في وليدها الذى كانت تنتظره، تم الحكم عليه قبل أن يولد بأن يولد مشوهًا فما جدوى أربع وستين امرأة فى المجلس؟!.....سوف يكون مثالاً على أن المرأة عاجزة عن أن تلعب دورًا فعالاً، هذه الكوتة بهذه الطريقة التى تم تنفيذها بها ما هي إلا هدية لكل من يريد أن يقضي على فرصة المرأة فى التواجد فى البرلمان، هدية لكل من يريد أن يدينها ويحكم عليها بعدم القدرة على الأداء، فهل كان الحزب الوطنى حريصًا على الاكتساح حتى في مقاعد الكوتة؟!"(١).

وترى الكاتبة نوال السعداوي أن تواجد المرأة في البرلمان، لايعني مكسبًا لمكانتها في المجتمع، فهى لاتخرج عن الدور المرسوم لها بقوة السلطة الذكورية في الدولة، فالذات تُعد مفهومًا مركزيًا في الدراسات الثقافية وأولت لها اهتمامًا كبيرًا "فهي تحدد هيمنها بنفسها وهي تحدد نفسها من الداخل حينما تتجاوب تجاوبًا فعالاً مع كل المؤثرات الخارجية."[٢]؛ لذلك رفضت الكاتبة هذه المشاركة التي مازالت تخضع للتبعية الذكورية، وتقضي على فكرة (نسق الأنا) "إن جلوس أعداد كبيرة للنساء فى مقاعد البرلمان لا يعنى تقدمًا، إن لم تتقدم عقلية النساء، بل أحيانًا تكون المرأة أكثر عنفًا وسلطوية وأبوية وعسكرية من غيرها..... ربما يكون التواجد الجسدي للنساء في مقاعد البرلمان خطوة أولى لدفع المرأة للخروج إلى الحياة السياسة، التى كانت محرمة عليها، لكن هذا التواجد الجسدي لن يحرر النساء أو المجتمع إن لم يواكبه تحرر العقل."٣

٢- سيطرة الحزب الحاكم وتزوير الانتخابات:

شهدت الحياة السياسية في مصر التعددية السياسية والحزبية المقيدة، فخُلقت بيئة حزبية تخلو من مظاهر المنافسة الحقيقية بين الأحزاب والحزب الحاكم "فقد أُديرت السياسة في مصر وفق مايمكن وصفه بأنه اتفاق ضمني بين النظام والمعارضة الحزبية وغيرها من القوى السياسية، بحيث تشارك هذه الأطراف ويسمح لها بالوجود بشرط ألا تتجاوز الخطوط الحمراء وتهدد النظام والحكم والسلطة"(٤)، لذا

(١) كريمة كمال: إجهاض المرأة، المصري اليوم، السبت ٢٠١٠/١٢/٢٥

٢ يوسف عليمات: جماليات التحليل الثقافي – الشعر الجاهلي نموذجًا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤م، ص٥٧

٣ نوال السعداوي: نساء ورجال القرن الواحد والعشرين، المصري اليوم ٢٠١٠/١٢/٢١

(٤) محمود شريف بسيوني، ومحمد هلال: الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق ٢٠١٢، ص ٢٩

عمل النظام على نمو التعددية الحزبية بحذر، فجاءت مقيدة دون فاعلية حقيقية، وتطور عدد الأحزاب خلال ثلاثين عامًا تطورًا ضعيفًا؛ لذلك رفضت الكثير من كاتبات المقال النسوي سيطرة الحزب الحاكم على المشهد السياسي في مصر خلال فترة البحث الذي احتل دور السطوة والريادة، وانتقدت تهميش دور الأحزاب الأخرى، فالمُناخ السياسي الصحي يجب أن يستوعب أحزابًا أخرى تشارك في العملية السياسية.

رفضت الكاتبة نوال السعداوي اختيار البرلمان الذي يُولد من رحم السلطة الذكورية، وتؤكد على غياب البرلمان الشعبي الذي يملك صلاحيات عزل رئيس الدولة بعد محاكمته "غياب البرلمان الشعبي القادر على محاكمة رئيس الدولة وعزله، لم يحدث في بلادنا أن أصبح لنا برلماناً قوياً، يستمد قوته من شعب انتخب برلمانه بإرادته الحرة الواعية، لم يحدث في بلادنا أن تمتع الشعب رجالاً ونساء بالوعى أو الحرية المسؤولة، لم يسقط الملك فاروق بقوة البرلمان الواعي الحر، بل سقط الملك بقوة الجيش"١

حاولت الكاتبات من خلال المقالات تعرية التمركز السلطوي للحزب الحاكم (الحزب الوطني)، وفضحه في مجتمع تشبعت أفكاره بالتزوير، وأصبح التزوير مألوفًا لديه، واعتبرت أن السبب الأقوى في موت الحياة السياسية في مصر هو سيطرة نفوذ الحزب الحاكم (الحزب الوطني)، وكما أكدت كثير منهن أنه ليس في مصلحة الحزب موت بقية الأحزاب سياسيًا " تدهشني كثيرًا لغة الخطاب السياسي التي يستخدمها البعض من رموز النخبة الحاكمة هذه الأيام، فهي لغة تنطوي على نبرة استعلاء إزاء المعارضة وسخرية من ضعفها فضلاً عن ميل واضح لتهنئة الذات بالانتصار على تلك المعارضة «الضعيفة» نفسها، ومصدر اندهاشي هو أن لغة تلك خصائصها من رموز في الحكم والحزب الوطني هي إعلان صريح عن موت السياسة في مصر، وهو معنى لا أظن أن من مصلحة الحزب الحاكم الاعتراف به رسميًا ناهيك عن أن يعلنه بنفسه"(٢).

ووجد الباحث أن انتخابات مجلس الشعب لعام ٢٠١٠م كان لها النصيب الأكبر في رفض الكاتبات وتمردهم على المشهد السياسي وقتها، فقد اعترضت بعض الكاتبات على تزوير انتخابات مجلس الشعب في نوفمبر عام٢٠١٠م، ورفضوا اكتساح الحزب الحاكم وعدم تمثيل المعارضة إلا بنسبة ضئيلة جدًا "اكتسح الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم الانتخابات التشريعية في مصر وشهدنا، ومعنا العالم بأسره أننا لدينا مجلس شعب، أي برلمان بلا معارضة،..... وإذا كانت بعض الدول تغمض عينيها عن انتخاباتنا وتتصنع تصديقها لنسبة الـ٩٥٪ التي حصدها الحزب الحاكم، فذلك لمآرب خاصة بها وبمصالحها، حيث ستقول ببساطة: اقبلوا، فأنتم في العلالي وأياديكم مطلقة في التنازلات، إذ ليس لديكم لحسن الحظ معارضة وكل ما ستقدمونه سيقول الشعب بعده: آمين!"(٣) ، وأكدت بسمة عبدالعزيز أن انتخابات عام ٢٠١٠م، لم تختلف عما سبقتها من التزوير، وشراء أصوات الناخبين "جاءت الانتخابات

---

١ نوال السعداوي: المرأة الكاتبة، المصري اليوم ٢٠١٠/٩/٧

(٢) منار الشوربجي: الانتخابات البرلمانية وموت السياسة في مصر، المصري اليوم، الأربعاء ٢٠١٠/١٠/٢٧

(٣) فريدة الشوباشي: لزوم المعارضة، المصري اليوم، الخميس ٢٠١٠/١٢/٩

كما تجيء فى كل دورة جديدة، صراعات ومشاحنات ودماء ونسبة ناخبين لم تتجاوز الخمسة والعشرين بالمائة، لم تختلف انتخابات٢٠١٠م عما سبقتها ولم يتضاعف عدد الناخبين. لم يشكل المتضررون من سياسات الدولة كتلاً تصويتية كبيرة، لم يحدث ضغط فعلي لفرض انتخابات دون تزوير، هناك من فضل يائسًا أن يلتزم البيت، ومن ابتهج للخروج من العمل مبكرًا وقرر أن يستريح، وهناك من ذهب لاختيار مرشح يوزع أوراقًا مالية أو طعامًا، على كل المستويات لم يعلن الناس عن رغبة حقيقية في التغيير"(١)، ورفضت أميمة كمال المشهد السياسي بسبب تزوير الانتخابات واعتراف بعض أعضاء مجلس الشعب الذين نجحوا في برلمان ٢٠١٠م، بمنتهى الشفافية للمجتمع المصري بتدخل المال السياسي وبعض الأسباب الأخرى"وأرجع طلعت السويدي، في حوار له مع جريدة المصرى اليوم، حصوله على المقعد من النائب السعيد إلى أنه نجح في تعيين عدد كبير من أبناء دائرته في شركاته هو وعائلته، بينما لم ينجح السعيد في تعيين أحد من الدائرة في شركات القطاع العام والمصالح الحكومة؛ لأنه لا يمتلك ذلك بحكم أنه أصبح وزيرًا سابقًا، الحقيقة أنني وجدت في دقة التعبير وحلاوة العبارة التى استخدمها طلعت السويدي أبلغ رد على الرافضين لنتائج الانتخابات التشريعية الأخيرة، هؤلاء الذين يغضبهم كثيرًا أن يفوز الحزب الوطني بمقاعد مجلس الشعب باكتساح تحسده عليه أحط النظم الاستبدادية، والحقيقة أنني أرى الأمر على نحو مختلف، فهذه النتيجة هي الأفضل حتى يظهر المشهد السياسي على حقيقته دون مواربة، أو دون تجميل كان يعلم الجميع أنه مصطنع، أما الآن فالمشهد لا تصلح معه كل محاولات أشهر دكاترة التجميل فى العالم لإخفاء عوراته "(٢)، وترى منار الشوربجي أن هذه الحالة التي وصل إليها الحزب الحاكم واستهانته بالقانون، وإرادة الناس، وعدم الاهتمام بحجم التزوير، بل الاحتفال بالنصر تعرف في علم النفس الاجتماعي بنظرية (التفكير الجمعي) "فالجديد الذي كشفت عنه تلك الانتخابات لم يكن في المضمون، وإنما في الدرجة فهي كشفت عن المدى الذي وصلت إليه النخبة الحاكمة في استهانتها، ليس بالقانون وإرادة الناس فحسب، وإنما في استهانتها بذلك الحد الأدنى من الديكور الذي صار متعارفًا عليه طوال العقود الماضية، فهذه المرة جاءت الحقيقة عارية تمامًا دون أدنى محاولة لستر عورتها، إن النخبة الحاكمة في مصر صارت تعاني بوضوح من ظاهرة معروفة في علم النفس الاجتماعى هي «التفكير الجمعي»، وهي حالة تنتاب جماعة ما حين تنغلق على نفسها وتنعزل عن الرؤى المغايرة وتركز بالكامل على ما يوحدها سواء كان المصالح والأهداف أو تشابه الخلفيات الاجتماعية أو الطبقية، وحين تصاب جماعة ما بهذا الداء يصبح تماسكها وهيمنتها أهم لديها من أي شيء آخر"(٣).

فجرت الكاتبات المكبوت والمخفي عنه بسبب القهر والظلم والاستبداد، فكانت المقالات اكتشافًا لمناطق مغمورة لدى الرأي العام، فأكدت بعض الكاتبات تدخل (المال السياسي) مثلاً لشراء أصوات الناخبين، واعتبرتها من أسهل الطرق لوصول عضو مجلس الشعب إلى قبة البرلمان، وتطرح رولا

(١) بسمة عبدالعزيز: الكل يدين الكل، الشروق، الأحد ٢٠١٠/١٢/٥

(٢) أميمة كمال: شارع عز ونظيف وغالي، الشروق، الاثنين ٢٠١٠/١٢/١٢

(٣) منار الشوربجي: الخطر الذي يتهدد مصر، المصري اليوم، الأربعاء ٢٠١٠/١٢/١٥

خرسا سؤالاً (أي مستقبل ينتظر بلادنا؟) بعد تأكيدها لفكرة (الرشوة) "إذا كان البرلمان أي مجلس الأمة أو مجلس نواب الشعب، الذي من المفترض به أن يكون رقيبًا على الحكومة أعضاؤه يصلون بالرشوة.. ليس لها اسم ثان، وإذا كان الناس يختارون من يدفع لهم أكثر إذن يسن القوانين والتشريعات ويقدم الاستجوابات والأسئلة وطلبات الإحاطة.. ناس يعتمد معظمهم في دخول البرلمان على أصوات مشتراة وناخبين يعطون أصواتهم لمن يدفع أكثر.. أي مستقبل ينتظر بلادنا؟ قلبي يؤلمني وأشعر بحزن شديد.. أتمسك بالأمل.. ولكن يبدو النفق أمامي مظلمًا بشدة.. آه يا بلد"(١)، وأكدت الكاتبة نعم الباز بلغة ساخرة رفضها مشهد شراء أصوات الناخبين مستغلين تدني الوضع الاقتصادي "ولعل الأصوات ارتفع ثمنها، لأن الإعادة مسألة حياة أو موت وحصانة وأراض وقرارات علاج وبدلات سفر، وقد وصلت أسعار الأصوات فى إحدى اللجان إلى خمسمائة جنيه!! ذلك حسب أقوال شهود عدل لا تهتز شهادتهم، وأنا لا أتهم المرشحين -حاشا لله- برشوة الناخبين"٢

وجد الباحث أن بعض الكاتبات قد ربطت بين تزوير انتخابات مجلسي الشعب والشورى لعام ٢٠١٠م، وتمهيد المناخ لقضية توريث الحكم في مصر، حيث أن تعديل الدستور، واكتساح الحزب الحاكم، جعل المثقفون يدركون النهاية الحتمية للمشهد "لا يمكن فهم نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة دون العودة إلى التشوهات الدستورية، وأعنى هنا المادة ٧٦ من الدستور التي تشترط فيمن يرغب في الترشح لرئاسة الجمهورية «مستقلا»، تزكية ٢٥٠ من أعضاء مجلسي الشعب والشورى والمجالس المحلية للمحافظات، وكلها مجالس في قبضة الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، ونفس المادة تجيز الترشح لانتخابات الرئاسة لعضو في الهيئة العليا لكل حزب مرخص قانونًا إذا كان العضو قضى في الهيئة العليا للحزب عامًا على الأقل قبل الانتخابات، وإذا كان الحزب ممثلاً في البرلمان، ولتطبيق تلك الشروط التعجيزية صدر قرار الإعدام على معظم القوى السياسية"(٣)، وتنبأت الكاتبة كغيرها من الكاتبات بقرب نهاية الحكم في مصر نتيجة تزوير المشهد السياسي وقتها، ورأت النتيجة حتمية بسقوط شرعية الحاكم "جميعنا منفيون داخل الوطن، من يتحرك منا ليعتصم أو يحتج أو يتظاهر أو «ينتخب» سيقع في قبضة الأمن القوية.. لن يرحمه أحد، لقد أرادونا شعبًا محايدًا، تتزايد قاعدة الأغلبية الصامتة فيه، وتنكمش فيه أحزاب المعارضة الهزلية، فالانتخابات - كل انتخابات - ليست سوى رسالة «كاذبة» للغرب الذي يسخر من أكاذيبنا البلهاء، لكن سيأتى يوم يقول التاريخ كلمته: «ما بنى على باطل.. فهو باطل».... وهكذا ستسقط شرعية «الحاكم»، الذي رشحه أعضاء دخلوا مجلسي الشعب والشورى بالتزوير.. ويا له من عقاب قاس"(٤)، وأكدت الكاتبة أهداف سويف على نهاية الحزب الوطني الحاكم وفقدان شرعيته؛ ثمنًا لأفعاله ضد الديمقراطية "يجب ألا يحصل الحزب الوطني على البرلمان الأليف الذي يبغيه دون أن

(١) رولا خرسا: عيب، المصري اليوم، الأربعاء ٢٠١٠/١٢/١

٢ نعم الباز: الانتخابات بكام النهارده، المصري اليوم ٢٠١٠/١٢/٢

(٣) سحر الجعارة: الحزب الوطني الديكتاتوري، المصري اليوم، الجمعة٢٠١٠/١٢/٣

(٤) سحر الجعارة: لاتشارك، المصري اليوم، الجمعة ٢٠١٠/٦/٤

يدفع ثمنًا لذلك، وجزء من هذا الثمن هو المزيد من فقدان الشرعية، أما الجزء الآخر فهو تفعيل الشعب، فالبلاد بعد انتخابات مجلس الشعب، يجب ألا تكون منكسرة، بل يجب أن تكون غاضبة، لتفعل قدراتها السياسية الخلاقة والمشروعة في انتخابات الرئاسة".(١)

٣- تعديل الدستور وملف التوريث:

من القضايا السياسية التي كانت سببًا في تمرد بعض الكاتبات على الوضع الراهن للبلاد في تلك الفترة هى تعديلين دستوريين في بناء النظام السياسي، أولهما عام ٢٠٠٥م وتعديل نص المادة ٧٦ من الدستور وبموجبها تتعلق بطريقة اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء إلى الانتخاب بالاقتراع السري المباشر وفتح باب الترشيحات لقيادات بعض الأحزاب، وجاء التعديل الثاني للدستور عام ٢٠٠٧م بإلغاء الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات، وتأكدت مخاوف المصريين من مشروع التوريث بعد ظهور جمال مبارك في المشهد السياسي.

رفضت الكاتبة لميس الحديدي تعديل مواد الدستور، ووصفت التعديل بأنه معيب يمنع الممارسة السياسية للمواطنين بشكل سليم، ويمنع توفير عدالة المنافسة "الآن يجب أن نفتح الحوار من جديد: هل لدينا شك- أغلبية ومعارضة- في أن بعض مواد الدستور الحالى مواد معيبة بها من الخلل ما يمنع من ممارسة الحياة السياسية ويقف عائقًا أمام عدالة المنافسة؟! هل لدينا شك- أغلبية ومعارضة- في أننا نتحدث عن المواطنة ولا نجد لها تطبيقًا داخل الدستور؟...وماذا عن المادة الثانية وغياب الرقابة القضائية على الانتخابات، جميعها أشياء لابد أن تفتح من جديد مساحة للنقاش... إن الدستور ليس قرآنًا منزلاً، لا يمكن الاقتراب منه بالتعديل أو التغيير..... ولكن أن نعيش فى ظل تعديلات معيبة مانعة غير محترفة تعطل الحياة السياسية وتصيبها فى مقتل.. فهذا ما يجب أن نقف جميعًا أمامه وضده."٢

ورفضت سحر الجعارة تعديل المادة ٧٦، ورفضت إلغاء الإشراف القضائي على انتخابات الرئاسة بتعديل مادة ٨٨، واعتبرت ترشيح بعض الرموز والتي تتمتع بمكانة لدى المجتمع المصري كمنافسين للرئيس مبارك، ما هى إلا لاستكمال المشهد المسرحي للانتخابات "حكماء «الحاشية» تكفلوا بإهدار حق «المواطن» في اقتحام منطقة الحكم بتعديل المادة ٧٦ من الدستور، الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية، لتصبح مغلقة على «الوريث»، وقضوا على نزاهة الانتخابات بتعديل المادة ٨٨ التى ألغت الإشراف القضائي، وأصبحت الأرضية ممهدة تمامًا لتمثيلية عبثية تسمى: «انتخابات الرئاسة»!، وبدأ توزيع الأدوار على شخصيات لها ثقل وجماهيرية واسعة، تنافس «شكليًا» على منصب الرئاسة، ثم يتم حرقها سياسيًا بعد الانتهاء لكنها شخصيات كفيلة بإضفاء المصداقية اللازمة للعملية الانتخابية، حتى الآن لم يعلن الرئيس «مبارك» موقفه من الانتخابات التي ستجرى عام ٢٠١١، ولايزال «جمال مبارك» ينفي

(١) أهداف سويف: حتى لايرتاح المزورون، الشروق، السبت ٢٠١٠/٩/١٨

٢ لميس الحديدي: الوطن.. لا الرئيس (٢)، جريدة المصري اليوم ٢٠٠٩/١٢/١٥

عزمه الترشح(!!)."(١).

واعتبرت بعض الكاتبات جهل كثير من المواطنين، وانشغالهم بالقضايا المعيشية اليومية كتوفير الخبز والسعي وراء كسب العمل، هو من أهم الأسباب التي ساعدت النظام على تعديل مواد الدستور المتعلقة بالتوريث دون اعتراض الشعب عليها "كنّا فى برنامج «٩٠ دقيقة» على قناة المحور نتحدثُ حول نوّاب الرصاص، تطرّق الحديثُ إلى مواد الدستور المصرى ٧٦، ٧٧، ٨٨، التى تودُّ الأكثريةُ تغييرها، فقال على الهواء: «مش معنى أن ٥٠ عاوزين التغيير أن الثمانين مليون عاوزين برضه، ولو سألت الناس في الشارع عاوزين تغيروا المادة ٧٦؟ حيقولوا لك يعنى إيه ٧٦؟» فقُلت له: «لأن الناس مشغولون بالجوع والفقر والمرض!، ثم مَنْ المسؤول عن تغييب الشعب وتجهيله، بفرض جهله؟ انزل الشارع بنفسك لتعرف أن الناس يريدون التغيير! ألهذا الحد أنتَ منفصل عن شعبك لا تعرف ماذا يريد!»..... مَن المسؤول عن تجهيل الشعب بحقوقه، بفرض جهله بها، وكيف يكون مسؤولاً بالحزب الحاكم ولا يشعر بنبض الشارع ورغبته الملحّة في التعديل الدستوري؟"(٢).

٤ـ مد قانون الطوارئ:

إن فكرة العمل بتمديد قانون الطوارئ في مصر خلال فترة الدراسة، واستمراره منذ عام ١٩٨١ دون انقطاع آثر سلبيًا على المشهد السياسي وقتها "لما تضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم، حيث استخدم هذا القانون بشكل مبالغ فيه في مواجهة قوى المعارضة السياسية والحركات الاحتجاجية السلمية، وقد شكل قانون الطوارئ مرجعية لتزايد اعتماد النظام على القبضة الأمنية."(٣)

واهتمت بعض الكاتبات بزعزعة الصورة الثقافية الذكورية التي رسّخت صورة نمطية للمرأة تحفها الدونية، فكان قانون الطوارئ ميدانًا آخر لتعلن فيه الكاتبات رفضهن وتمردهن، وإعادة مبدأ الفاعلية لهن في ظل المجتمع الذكوري فهى تعي مكانتها الحقيقة وموقعها، لذلك انتقدت مجموعة من الكاتبات فكرة تمديد فترة قانون الطوارئ لحين الانتهاء من وضع قانون مكافحة الإرهاب، فقانون الطوارئ يتضمن قيودًا لحقوق المواطن وحريته، ولاتحقق الأمن ضد التهديدات الخارجية، وكثيرًا ما تم استخدامه في مواجهة قوى المعارضة السياسية "٢٩ عامًا مضت ومصر يحكمها قانون الطوارئ، ٢٩ دفعة تخرجت في كلية الشرطة لتطبق القوانين الاستثنائية على الشعب دون تمييز بين «الإرهابي» والمعارض السياسي، في مايو الماضي تعهدت الحكومة بعدم تطبيق قانون الطوارئ إلا على المتهمين في قضايا الإرهاب والاتجار في المخدرات، لكنها توسعت في تطبيقه على النشطاء السياسيين

(١) سحر الجعارة: كفى منها واحدًا (التوريث)، المصري اليوم، الجمعة ٢٠٠٩/١١/١٣

(٢) فاطمة ناعوت: لأن معي أتعاب المحامي، المصري اليوم، الثلاثاء ٢٠١٠/٦/٢٩

(٣) كرين برنتون: دراسة تحليلة للثورات، ترجمة عبدالعزيز فهمي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة ٢٠١١، ص ٧٨

والمواطنين معًا!"(١) ، ورأت بعض الكاتبات أن تمديد قانون الطوارئ كان أحد الأسباب لمطالبة الشعب بتغيير النظام السياسي في مصر خلال فترة الدراسة "لقد حكم قانون الطوارئ السياسة الداخلية لمصر باسم محاربة الإرهاب، فقمع جهاز أمن الدولة المواطنين وعامل الشعب المصري معاملة سيئة، وهذا ما أوجد دفاعًا لدى الشباب للمطالبة للتغيير، وإلغاء قانون الطوارئ الذي شدد على تجريم التعذيب."(٢) ، لذلك فقد جاءت المقالات النسوية بلغة الرفض للواقع والتمرد عليه؛ لتفضح كل هياكل الهيمنة وتقاوم أشكال الظلم والقهر والقمع الذي يعيشه المجتمع، وتفكك الممارسات الاستبدادية للحاكم كفكرة تمديد قانون الطوارئ من خلال "إعادة الاعتبار للآخر المهمش والمقهور والعمل على صياغة الهوية وجوهرية الاختلاف والبحث عن عملية من التطور والارتقاء المتناغم، تقلب ماهو مألوف وتؤدي إلى الأكثر توازنًا وعدلاً"(٣)

فيما بررت مجموعة من الكاتبات لفكرة تمديد القانون بالبلاد لعدة أسباب أهمها هو دعم البعد الأمني، ودعم الديمقراطية، فنحن"بالطبع لانريد قانون الطوارئ ولكننا في الوقت نفسه لايمكن أن نطلب السرعة لوضع قانون مكافحة الإرهاب؛ وذلك لأن وضع قانون للإرهاب يستلزم تعديلات دستورية وتشريعية فهو يتطلب دراسة متأنية ووقتًا كافيًا لصياغة مشروع قانون مكافحة الإرهاب، وإلا سنقع في أخطاء نحن في غنى عنها، وسيخرج القانون ناقصًا"(٤)، وأعلنت لميس جابر أنها لم تندهش من تمديد القانون خاصة أن وضع البلاد كما هو دون تغيير جذري بالإضافة إلى أن بعض الدول تسير على هذا النهج "قال لك في العنوان الرئيسى الكبير قوي «مد قانون الطوارئ سنتين كمان» وهايخلوه عشان المخدرات والإرهاب بس.. أنا قلت ماشي.. عادي يعني .... - المهم ما أطولشي عليكوا.. ابني بص لي قوي وقال لي: هو إنتي مش مندهشة من مد قانون الطوارئ سنتين كمان؟، قلت له: يا ابني يا حبيبي.. لأ.. خالص ومش عارفة مالكوا كده إتفززتوا وفرفرتوا لما سمعتوا الخبر ده كما لو كان غير متوقع؟ طيب إيه يا إخوانا اللي جد علينا عشان الحكومة تلغي قانون الطوارئ؟ الوضع كله باقي كما هو عليه في كل حاجة وفي كل الأشخاص وكل الوشوش بأمارة إيه يتلغي قانون الطوارئ؟"(٥).

الخاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى أن رفض الكاتبات والتعبير عن تمردهن في المقالات النسوية فقد عُدت وسيلة للبوح وكسر حواجز الصمت عما ترفضه المرأة من أعراف وتقاليد همشت دورها السياسي،

(١) سحر الجعارة: كلنا إرهابيون، المصري اليوم، الجمعة ٢٠١٠/٧/٢

(٢) حلمي القاعود: تدبير المنزل ماقبل الثورة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة٢٠١١، ص٥٢

(٣) ساندرا أورماناريان: نقض مركزية المركز، ترجمة يمنى الخولي، عالم المعرفة، ديسمبر ٢٠٠٣، ج١، ص٨

(٤) ميرفت فهمي: لماذا تحديدًا قانون الطوارئ؟، مجلة روزاليوسف، ٢٠٠٦/٥/١٢، ع٤٠٦٥، ص٦

٥ لميس جابر: بأمارة ايه، المصري اليوم، السبت ٢٠١٠/٥/١٥

وكسر التبعية الأزلية للرجل، وتعرية المسكوت عنه في مواجهة الآخر(الرجل) وفق سطوته الإيديولوجية.

وقد توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج نجملها فيما يلي:

١- يتفق الباحث مع مَن يرى أن بعض قضايا المرأة التي يطرحها الخطاب النسوي المصري ومعالجته لها فيه شيء من التغريب، وخاصة في نسبة تمثيل المرأة سياسيًا.
٢- تشترك النسوية مع النقد الثقافي في رؤية فهم الخطاب الموجه نحو المرأة من ناحية، بقصد تطويعها ثقافًيا وفكريًا واجتماعيًا، ومن ناحية أخرى فهم الخطاب الصادر عن المرأة، رافضة ومتمردة على الهيمنة المجتمعية الذكورية السائدة.
٣- وجد الباحث عددًا من الكاتبات امتد رفضهن لوضع المرأة في المجتمع، ورشحن أنفسهن في بعض الانتخابات؛ لتأكيدهن على إبراز قوة المرأة ودورها (ففي عام ٢٠٠٥ قامت الكاتبة نوال السعداوي بالترشح في الانتخابات الرئاسية في مصر)، وشغلت مجموعة من الكاتبات أعلى المناصب القيادية ببعض الأحزاب، فالكاتبة سكينة فؤاد شغلت منصب نائب رئيس حزب الجبهة الديمقراطية - والكاتبة أمينة النقاش هي المتحدث الرسمي لحزب التجمع، والكاتبة جميلة إسماعيل نائب رئيس حزب الدستور).
٤- يرى الباحث أنه بالرغم من جهود المرأة في المطالبة بالمشاركة السياسية لها خلال فترة الدراسة إلا أنها مازالت تعاني من قلة نسبة تمثيلها بالبرلمان "فقد وصلت نسبة تمثيل المرأة في مجلس الشعب إلى ٣% في دورة عام (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وبلغ عدد العضوات ١٣ إمرأة من إجمالي عدد الأعضاء البالغ عددهم ٤٥٤ عضوًا، وبلغت عدد العضوات في مجلس الشورى ١٨ عضوة من إجمالي عدد الأعضاء ٢٦٤ أي أنها لاتتعدى نسبة ٧%من إجمالي الأعضاء، وبلغت نسبة مشاركة المرأة في مجلس الشعب في دورة (٢٠٠٥- -٢٠١٠) ١,٨% من أعضاء البرلمان المصري فقد حصلت على تسعة مقاعد من مجموع ٤٥٤ مقعدًا بتمثيل أربعة أعضاء بالانتخاب، كل ذلك أدى إلى لجوء عدد من المدافعين عن حقوق المرأة والمثقفين والحزبيين إلى الدعوة للجوء إلى نظام الكوتا "الحصة" الذي كان قد تم تطبيقه في مصر عام ١٩٧٩، إلا أنه ألغى بحكم من الدستورية العليا لعدم دستوريته"(١).
٥- امتدت المشاركة السياسية للمرأة المصرية لتشمل الحركات الاحتجاجية والاعتصامات في الشوارع والميادين العامة في مصر خلال الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م، ونجحت في إبراز دورها المؤثر بين هتافات الرجال "هناك بعض الحركات التي أسهمت فيها المرأة بقوة، وتنوعت أهدافها مابين رفض التوريث مثل (حركة كفاية)، وكشف الفساد مثل (حركة

(١) نهلة إبراهيم: ورقة بحث بعنوان (المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين تحديات العولمة وتناقضات الواقع السياسي المعاش)، ضمن أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع بعنوان (الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر رؤية مستقبلية) بكلية الآداب– جامعة طنطا ٢٠٠٦، ص٥٧٢.

شايفكم)، ومقاومة حقوق الإنسان مثل (حركة كلنا خالد سعيد)... "(١).

٦- وجد الباحث أنه بالرغم من تعدد القضايا السياسية للمرأة وتنوعها إلا أنها لم تيأس في المطالبة بها حتى وإن حققت القليل منها، فمازالت الكاتبات تطرح قضاياها على ساحة الرأي العام كلما سنحت لها الفرصة.

هذه هى أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال بحثي، ويدعمها كل جزء من أجزاء هذا البحث . وأرجو أن أكون قد وُفِّقْتُ فأحسنت فيما قصدت، والله الموفق والمستعان.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر (مقالات الكاتبات في الفترة من ٢٠٠٠م إلى ٢٠١٠م):

١- مقالات جريدة المصري اليوم

٢- مقالات جريدة الشروق

٣- مقالات مجلة روزاليوسف

ثانيًا: المراجع:

١- إبراهيم، عبدالله(٢٠١١): *السرد النسوي، الثقافة الأبوية، الهوية الأنثوية والجسد*، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت

٢- إبراهيم، نهلة(٢٠٠٦): ورقة بحث بعنوان (*المشاركة السياسية للمرأة المصرية بين تحديات العولمة وتناقضات الواقع السياسي المعاش*)، ضمن أعمال الندوة السنوية الثانية لقسم علم الاجتماع بعنوان (الإصلاح السياسي والتطور الديمقراطي في مصر رؤية مستقبلية) بكلية الآداب- جامعة طنطا.

٣- أبوغزالة، هيفاء(٢٠٠٣): *استراتيجيات تشجيع مشاركة المرأة السياسية*، بحث مقدم (ندوة المرأة والمشاركة السياسية، أبوظبي

٤- أورماناريان، ساندرا(٢٠٠٣): *نقض مركزية المركز*، ترجمة يمنى الخولي، عالم المعرفة

٥- الخطيب، قحطان فؤاد: *مصطلحات مختارة في الأدب واللغة والدراما*، مطبعة الجمهورية، بيروت،

٦- العفيف، فاطمة حسين (٢٠١١): *لغة الشعر النسوي المعاصر (نازك الملائكة- سعاد الصباح-نبيلة الخطيب) نماذج* عالم الكتب الحديث، الأردن

٧- الغذامي، عبد الله: النقد الثقافي قراءة في الأنساق الثقافية العربية، المركز الثقافي العربي، ط٣، ٢٠٠٥م

(١) أماني قنديل: المجتمع المدني والمتغيرات الجديدة الثورية والإصلاحية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة٢٠١١، ص١٤.

٨- الفراهيدي، الخليل بن أحمد: كتاب العين، ت: عبد الحميد هنداوي، مج٤، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، باب الميم،
٩- القاعود، حلمي (٢٠١١): تدبير المنزل ما قبل الثورة، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة
١٠- المدغري، نعيمة هدى (٢٠٠٩): النقد النسوي (حوار المساواة بين الفكر والأدب)، منشورات فكر دراسات وأبحاث، المغرب
١١- المناوي، عبد اللطيف (٢٠١٢): الأيام الأخيرة لنظام مبارك "١٨ يوم"، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة
١٢- برنتون، كرين (٢٠١١): دراسة تحليلية للثورات، ترجمة عبد العزيز فهمي، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة،
١٣- بسيوني، محمود شريف، وهلال محمد (٢٠١٢): الجمهورية الثانية في مصر، دار الشروق.
١٤- بعلي، حفناوي: مسارات النقد ومدارات ما بعد الحداثة، أمانة عمان، الأردن، ط١، ٢٠٠٧
١٥- بلانش، جان (١٩٨٠): معجم مصطلحات التحليل النفسي، ترجمة مصطفى حجازي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر
١٦- بن فارس، أبو الحسين أحمد (١٩٧٩): معجم مقاييس اللغة، ت: هارون عبد السلام، دار الجيل بيروت
١٧- بن منظور، محمد بن علي أبو الفضل (١٩٥٥): لسان العرب، دار صادر بيروت،
١٨- جمعه، بوشوشة (٢٠٠٣): الرواية النسائية المغاربية، تونس، المغاربية للطباعة والنشر، ط١
١٩- خضير، أماني أحمد (٢٠٠٦): المشاركة السياسية لدى المرأة المصرية بالتطبيق على مدن القناة، مجلة ذاكرة مصر المعاصرة، ع ٢٧
٢٠- خليفه، عبد اللطيف (٢٠٠٣): دراسات في سيكولوجية الاغتراب، دار غريب بالقاهره
٢١- رضا، أحمد رضا (١٩٦٠): معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة، بيروت
٢٢- صليبا، جميل (١٩٧٨): المعجم الفلسفي، دار الكتاب العربي ببيروت
٢٣- عز الدين، ناهد (٢٠٠١): انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٠، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
٢٤- عزب، محمد أحمد (١٩٧٦): ظواهر التمرد في الشعر العربي المعاصر، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر
٢٥- عليمات، يوسف: جماليات التحليل الثقافي – الشعر الجاهلي نموذجًا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط١، ٢٠٠٤م،
٢٦- قنديل، أماني (٢٠١١): المجتمع المدني والمتغيرات الجديدة الثورية والإصلاحية، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية، القاهرة.
٢٧- كروكشانك، جون (١٩٨٦): ألبيركامي وأدب التمرد، ترجمة جلال العشري، ط١، مطبعة الوطن العربي

٢٨- وهبه، مجدي (١٩٧٤): معجم مصطلحات الأدب، إنجليزي، فرنسي، عربي، مكتبة لبنان، بيروت

Rejection and political rebellion in the Egyptian Feminist Essay

Mohamed Abo Elnasr
Department of Arabic Language- Faculty of Arts - Ain Shams University

Abstract

This study deals with the rejection and rebellion of some female writers of the feminist essay in Egypt before the January 2011 revolution. Therefore, the issue of women is still among the major issues that shake Arab societies throughout the twentieth century. History tells us about the dominance of the male mentality in Arab society over the mentality of women, and their moral and physical persecution until they reached the stage of stunting and slavery. From their point of view - it does not deviate from its description of a wife, sister or mother, which reduced its effectiveness and reduced its role in a narrow environment between home and family.

The researcher found that the issue of women's political empowerment has not been closed until now. Some female writers have not been satisfied with the status of women in politics compared to the position of male control over the political situation in Egypt, despite the prominent role of Egyptian women in political life since ancient times and in their different eras.

The researcher focused on a number of political issues that occupied the largest area of female writers' attention, and their stance against them, and the various political topics that expressed the fluctuating Egyptian political scene during the study period, such as (political empowerment and maximizing their participation - rejection of election fraud and the ruling party's control of the political scene. Refusal to inherit the ruling - Refusal to extend the Emergency Law).

Keywords: Rebellion, Rejection, the Feminist Essay